مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.30–Vol. 2/ ISSN:2958–8537
العدد الثلاثون (30)، المجلد الثاني
تاريخ 30 – 1 – 2025
(ص140 لـ ص152)

مانع الصرف فيما جاء من ألفاظ العدد معدولاً
(دراسة تحليلية)

The Impermissibility of Declension in Certain Derived Numerical Terms
"An Analytical Study"

د.أسماء أحمد عبدالله خلف
Dr.Asmaa Ahmed Abdallah Khalaf
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بجامعة الجوف –المملكة العربية السعودية
aaamohamed@ju.edu.sa

الملخص

جاء البحث بعنوان مانع الصــرف فيما جاء من ألفاظ العدد معدولاً، ونهجت فيه منهجا اســتنباطيا تحليليًا، ومن خلال البحث تبين لى: تعدد النحاة في تقسيمه لعدة اعتبارات، وذلك على النحو التالي:

الأول: فى المعارف نحو "عمر"، والثانى: فى النكرات؛ كما فى الأعداد نحو "مثنى"، ومنهم من جعله محققاً كما فى "ثلاث" و"مثلث"، ومقدر كما فى نحو: "عمر"، وأما سيبويه فقد عبر عن العدل بالحد، والاسـم المعدول يسـمى محددا فنراه يقول عن "عُمر" و "زُفر": (وإنما هما محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما....) [1].

الكلمات المفتاحية: العدد –العدل – الاسم – المعدول

Abstract:

The research is titled "**The Impermissibility of Declension in Certain Derived Numerical Terms**" and adopts a deductive and analytical methodology. Through

(1) الكتاب 223/3.

the study, it became evident that grammarians have varied in their classifications of declension based on several considerations, as follows:

1. **In proper nouns**, such as "Omar."
2. **In indefinite nouns**, as in numerical terms like "dual" (*muthanna*).
3. Some grammarians consider it realized in forms like "three" (*thalath*) and "triangular" (*muthallath*), while others view it as implicit, as in "Omar."

As for Sibawayh, he referred to the concept of "declension prevention" (*'adl*) as a "restriction" (*hadd*), and the modified noun is described as "restricted" (*muhaddad*). He states about terms like *'Umar* and *Zufar*: *"They are restricted from the structure to which they are most suited..."*

Keywords: **Numerical terms – Declension prevention – Nouns – Modified forms**

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على رسول الله

لقد أبدعت اللغة العربية في التعبير عن الأشياء، واستخدمت الكلمات المصروفة وغير المصروفة، وتنوعت علل منع الصرف عند العلماء لأكثر من علة، منها العدل.

وقد تحدث العلماء عن ألفاظ العدد المعدولة، واختلفوا فيما بينهم في سبب منع صرفها.

أهداف البحث: عرض لكلمات العدد المعدولة، ورصد لآراء النحاء في مانعها من الصرف.

إشكالات البحث: ما هي الأعداد المعدولة في اللغة؟، وما هي الأسباب المانعة من الصرف لما جاء من ألفاظ العدد معدولا؟

منهج البحث: تعتمد الدراسة على منهج الاستقراء والتحليل لآراء النحاة في الأسباب التي دعت إلى منع الكلمات التي عدلت عن العدد من الصرف.

خطة البحث:

يشتمل البحث على **تمهيد ومقدمة ومبحثين**:

أما التمهيد ففيه نبذة مختصرة عن معنى العدل.

وأما المقدمة، فاشتملت على أهداف البحث، وإشكالاته، والمنهج الذي سرت عليه في دراسة الموضوع.

المبحث الأول: المنع من الصرف للعدل والوصف؛ أو العدل والجمع.

المبحث الثاني: المنع من الصرف للعدل اللفظي والمعنوي؛ أو العدل اللفظي والتعريف بنية الألف واللام.

الخاتمة.

ثم **المصادر والمراجع**، والتزمت فيها بالترتيب الأبجدي.

تمهيد:

العدل من الأمور التى تمنع الاسم الصرف، ومعناه: أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخر(2).

وهو عند النحاة له اعتبارات عدة فى التقسيم، فمنهم من جعله ضربين:–

الأول: فى المعارف نحو "عمر"، والثانى: فى النكرات كما فى الأعداد نحو "مثنى"، ومنهم من جعله محققاً كما فى ثلاث ومثلث، ومقدر كما فى نحو: "عمر"، وأما سيبويه فقد عبر عن العدل بالحد، والاسم المعدول يسمى محددًا؛ فنراه يقول عن "عُمر" و "زُفر":(وإنما هما محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما....) (3).

وقال فى المعدول من العدد: (إنما حده واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرك صرفه) (4).

وهناك تقسيمات أخرى باعتبار المحل والبناء؛ أو غير ذلك (5).

وذكر الإمام الصـــنعانى آراء العلماء فى المانع من الصـــرف لما دخله العدل من ألفاظ العدد، فقال: (واختلفوا فى المانع لها من الصرف:–

فذهب سيبويه والخليل إلى أنه العدل والصفة... وذهب الفراء إلى أنه العدل والتعريف بنية الألف واللام... وذهب الجوهرى (6)، وأبو جعفر النحاس (7) والزمخشـرى، إلى أن فيها عدلين، ثم اختلفوا فقال الزمخشـرى والنحاس عدل عن صـــيغها وتكرارها، وقال الجوهرى: عدل عن لفظ اثنين كما قالا، وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين فخالفهما)(8).

وسنحلل آراء العلماء في هذه المسألة كما جاء في تقسيم البحث.

---

(2) الأصول 88/2، ترشيح العلل ص 44، توجيه اللمع 421، شرح المفصل لابن يعيش 41/2.

(3) الكتاب 223/3.

(4) المرجع السابق 225/3.

(5) شرح اللمع للأصفهانى ص 699، التخمير 130/3، حاشية الصبان 390/3.

(6) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى أبو نصر الفارابى، كان يؤثر السفر على الحضر ت سنة 393 هـ من مصنفاته الصحاح فى اللغة: البغية 446/1.

(7) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر نحوى مصـرى، ارتحل إلى العراق فتلقى من الأخفش الصـغير، والزجاج ونفطويه وابن الأنبارى، ثم عاد لمصـر، ومن مؤلفاته المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين، وإعراب القرآن ت سنة 335 هـ.

–ينظر إنباه الرواة 136/1، إشارة التعيين لعبدالباقى اليمانى ص 345، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب، سير أعلام النبلاء 401/15.

(8) البرود الضافية 121، 122.

ZIU JORNAL
مجلة جامعة الزيتونة

المبحث الأول: المنع من الصرف للعدل والوصف؛ أو العدل والجمع.

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن نحو: أحاد، وثناء، وثلاث، ورباع، ممنوعة من الصرف للعدل والوصف؛ **حيث قال سيبويه:** (وسألته عن "أُحاد" و(ثُناء) و (مثنى) و(ثلاث) و(رباع) فقال: هو بمنزلة أخر، إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين؛ فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه.

قلت: أفتصرفه فى النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لى أبو عمرو "أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع" صفة؛ كأنك قلت: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة....)[9].

- فسيبويه فى نصه هذا يشرح العدل والوصف الذى منع الاسم الصرف أما العدل فى العدد فيكون بلا خلاف فى واحد إلى أربعة، وذلك نحو قولك رأيت القوم أُحاد أو موحد، ومررت بهم ثناء أو مثنى، فالأصل: واحد واحد واثنين اثنين فعدل بهذا التكرار إلى أحاد وثناء، ولا خفاء فى خفة اللفظ، وأما الوصف؛ فلأن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا نكرات، وتكون نعتاً بالعدل، نحول قوله – تعالى-" أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ...."[10]، وقول الشاعر:

ولكنما أهلى بواد أنيسه ∴ ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد [11]

وتكون خبراً نحو قوله –صلي الله عليه وسلم –(صلاة الليل مثنى مثنى) [12]، وإما حالاً نحو قوله – تعالي –" فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ "[13].

---

(9) الكتاب 225/3.

(10) فاطر من الآية (1).

(11) من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية فى ديوان الهذلين ص 237 ط: الثانية.

– اللغة: (واد أنيسه ذئاب): أى أهلى بوادٍ ليس به أنيس، وهم مع السباع والوحوش.

–الشاهد: (مثنى وموحد) حيث جاءت هذه الألفاظ بمعنى اثنين اثنين، وواحد واحد.

–البيت فى الكتاب 226/3، المقتضب 381/3، اللمع، لابن جنى ص 156، تحقيق /فائز فارس، العدد فى اللغة، لابن سيده ص 58، تحقيق / عبدالله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، لسان العرب 321/1، مغنى اللبيب 554/6، تحقيق الخطيب.

(12) الحديث فى صحيح البخارى 337/1 (كتاب الوتر)، صحيح مسلم 517/1 (باب صلاة الليل مثنى)، سنن النسائى الكبرى 179/1، صحيح ابن حبان 231/6.

(13) النساء من الآية (3).

ومنعُ هذه الألفاظ من الصرف للعدل والوصف مذهب أكثر النحاة كابن خروف[14]، والعكبرى[15]، وابن يعيش [16]، والنيلى [17]، والمرادى [18]، وابن عقيل [19].

اعتراض:

اعترض بعض النحاة على هذا المذهب بأن الوصفية فى أسماء العدد ليست أصلية وإنما هى عارضة؛ لأن هذه الألفاظ (واحد، واثنان، وثلاث) موضوعة فى الأصل أسماء للعدد وهذا لا يمنع من الصرف [20].

وقد أجاب عن ذلك الرضى:

بأن هذا التركيب المعدول (مثنى وثلاث ورباع) لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار الوصفية فيه وبذلك الوصفية فيه أصلية لا عارضة [21].

هذا وقد علّق الزمخشرى – أيضاً – على الوصفية هنا فقال: (فلا يفترق الحال فيما بين المعدول والمعدول عنها، ألا تراك تقول: مررت بنسوة أربع، وبرجال ثلاثة فلا يعرج عليها)[22].

وذهب بعض العلماء إلى أن العدل والجمع هو المانع؛ لأن دلالته أكثر من دلالة لفظه [23].

ورده ابن الحاجب بأنه ردئ[24].

---

(14) ينظر شرح الجمل 913/2، وابن خروف: هو على بن محمد بن محمد أبو الحسن بن خروف الأندلسى، من أهل رندة من نواحى اشبيلية، قرأ النحو على ابن طاهر ومن مصنفاته، شرح الجمل، شرح لسيبويه ت سنة 609 هـ وقيل خمس وقيل عشر، ينظر إنباه الرواة 192/4.

(15) إملاء ما من به الرحمن 166/1.

(16) شرح المفصل 62/2.

(17) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى 350/1، تحقيق د/محسن بن سالم الصميرى، وهو: أبو اسحاق تقى الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله ابن ثابت الطائى البغدادى، المعروف بالنيلى، عاش فى القرن السابع، واختلف فى تاريخ وفاته، ومن مؤلفاته الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية، ينظر بغية الوعاة 140/1.

(18) توضيح المقاصد والمسالك 1195/4.

(19) المساعد 7/3.

(20) روح المعانى للألوسى 190/4: دار النشر: إحياء التراث العربى، شرح الرضى 115/1، حاشية الخضرى 231/2.

(21) شرح الكافية 115/1.

(22) الكشاف 136/5.

(23) روح المعانى 191/4.

(24) الإيضاح 133/1، تحقيق د/ موسى بناى.

وقيل العدل فقط هو السبب؛ لأنها عدلت على غير أصل العدل، لأن الأصل فى العدل للمعارف وهى نكرة بعد العدل[25].

المبحث الثاني: المنع من الصرف للعدل اللفظي والمعنوي؛ أو العدل اللفظي والتعريف بنية الألف واللام.

ذهب الزمخشرى إلى أن ألفاظ العدد من نحو(مثنى وثلاث) منعت من الصرف، لأن فيها عدلين:-

الأول: لفظى، والثانى: معنوى وهو (التكرار).

وقد وجدنا فى الكشاف ما يبين ذلك.

يقول الزمخشرى عند حديثه عن قوله – تعالى-" فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ..."[26]: ("مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ " معدولة عن أعداد مكررة؛ وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين أعدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها)[27].

وأكدّ هذا – أيضاً-عند تفسيره لقوله – تعالى-" أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ"[28]

- وقد نُسب هذا القول إلى أبى جعفر النحاس، والجوهرى من قبل [29] وبذلك يكون الزمخشرى موافقاً فى رأيه أبا جعفر والجوهرى.

وما نُسب إلى أبى جعفر والجوهرى صحيح **حيث قال النحاس**: (مثنى وثلاث ورباع فى موضع نصب على الحال بدل من "ما" ولا ينصرف عند أكثر البصريين فى معرفة ولا نكرة؛ لأن فيه علتين إحداهما أنه معدول. قال أبو اسحاق: والأخرى أنه معدول عن مؤنث، وقال غيره: العلة أنه معدول يؤدى عن التكرير صح أنها لا تكتب وهذا أولى)[30].

وقال الجوهرى: (لم ينصرف لتكرر العدل فيه فى اللفظ والمعنى؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وثُناء، وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين)[31].

---

(25) المشكل لمكى 189/1.

(26) النساء من الآية (3).

(27) الكشاف 15/2.

(28) فاطر من الآية (1).

(29) البرود الضافية صـ 121، 122.

(30) إعراب القرآن، للنحاس 434/1.

(31) الصحاح 275/1.

- وقول الزمخشرى هو ما قال به المبرد [32] وابن السراج [33] من قبله، وابن الحاجب [34] من بعده.

، **وصحح ابن السراج هذا الرأى بقوله:** (وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف؛ لأنه معدول، وأنه صفة، ولو قال قائل: أنه لم ينصرف؛ لأنه عدل فى اللفظ والمعنى جميعاً وجعل ذلك لكان قولاً) [35].

، **وأكد ابن الوراق** [36] هذا المعنى حيث أشـــار إلى أنه لا يجوز أن نقول: جاء فى مثنى وثلاث حتى تقدم جمعاً قبله؛ لأنه جُعل بياناً لترتيب الفعل، فى حين أنك تقول: جاء فى أثناء وثلاثة، وبذلك إذا قال قائل: جاء فى القوم مثنى أفاد أن ترتيب مجيئهم قد وقع اثنين اثنين، وأما الأعداد نفســـها فإنما الغرض فيها الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره [37].، وقد اعترض رأى الزمخشرى، ومن قال به ابن عصفور[38] وابن الناظم[39] وأبو حيان[40].؛ فابن عصفور جعله فاسداً؛ لأنه لم يثبت لدى أحد من النحاة إن العدل فى المعنى من العلل المانعة من الصرف ولم يقل بذلك أحد، وإنما الذى ثبت عنهم فى هذا الباب (العدل فى اللفظ)[41].

وجعله ابن الناظم فاسداً من وجهين:–

الأول: أن (أحاد) مثلا لو كان المانع من صــرفه عدله عن لفظ (واحد) ومن معناه إلى معنى التضــعيف للزم أحد الأمرين، وهو: ما منع صـرف كل اسـم مغير عن أصـله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق.

الثانى: أن كل ممنوع الصـرف لابد وأن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى، ومن شـرطها أن تكون من غير جمعه فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشـبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك فى (أحاد) إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن

---

(32) المقتضب 380/3.

(33) الأصول فى النحو 88/2.

(34) شرح المقدمة الكافية 224/2.

(35) الأصول 88/2.

(36) هو محمد بن هبة الله أبو الحسـن بن الوراق النحوى، شـيخ العربية ببغداد، قال السـمعانى، تفرد بعلم النحو، وانتهى إليه علم العربية فى زمانه، ينظر تاريخ الإسلام 388/31.

(37) علل النحو، لابن الوراق ص 462، تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش، ط: الأولى.

(38) شرح الجمل 219/2.

(39) شرح الألفية ص 456.

(40) البحر المحيط 159/3.

(41) شرح الجمل 219/2.

واحد المتضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية ومثله القول فى أخواته [42].، وعلق أبو حيان قائلاً: (ولا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك) [43]

_ ذهب الفراء إلى أن نحو "مثنى" و "ثلاث" ممنوعة من الصرف بسبب العدل اللفظى والتعريف بنية الألف واللام.

يقول الفراء: (وأما قوله: مثنى، وثلاث، ورباع فإنها حروف لا تجرى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن؛ ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة، وأنهن لا نصفن على ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام، وامتنع من الألف واللام؛ لأن فيه تأويل الإضافة) [44].

وحجته فى ذلك:-

1-لأن نية "أل" فيه فكأنها موجودة[45].

2-أن (مثنى) ونحوه، لا يضاف إلى ما تضاف إليه الثلاث، والثلاثة، وأن الألف واللام لا تدخله؛ فكان ذلك دليلا على أنه اسم لعدد معرفة ولو كان نكرة لخلته الألف واللام وأضيف كما يضاف الثلاثة والأربعة [46].

* **تعقيب:**

نسب الرضى [47] هذا القول إلى الكوفيين، وابن كيسان [48]، وذكر ابن يعيش [49] أن ابن كيسان حكاه عن أهل الكوفة.

ووافق أبو على الفارسى[50] أصحاب هذا الرأى فى أحد -قوليه -

وقد رُد قولهم هذا بما يلى:-

-مجئ (مثنى) حالاً فى قوله – تعالى " فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى...."[51] والحال لا تكون إلا نكرة.

---

(42) شرح الألفية ص 456.

(43) البحر المحيط 159/3.

(44) معانى القرآن 254/1.

(45) روح المعانى للألوسى 191/4.

(46) جامع البيان للطبرى 237/4، دار النشر: دار الفكر.

(47) شرح الكافية 115/1.

(48) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى، له علم بالمذهب البصرى والكوفى فى النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، من مؤلفاته: علم النحو، البرهان، معانى القرآن، المهذب فى النحو. ينظر بغية الوعاة 1988/1.

(49) شرح المفصل 63/1.

(50) المسائل المنثورة ص 290

(51) النساء من الآية (3).

-إضافتها فى قول الشاعر:-

يفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا .·. بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر (52)

فأضاف (مثنى) إلى الزقاق، ولو كان علما لم يضف

-مجئ (مثنى) صفة للنكرة فى قوله – تعالى – " أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى...."(53)

وكذلك قول الشاعر:-

... .·. ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدُ (54)

-قول الرضى: (لا دليل على ما قالوا) (55)

وقيل: منعت هذه الأسماء الصرف، للعدل اللفظى والعدل عن التأنيث إلى التذكير(56).

وهو منسوب للأعلم الشنتمرى(57)، والسلسيلى(58).

يقول السيوطى:

(وذهب الأعلم إلى أنها لم تتصرف للعدل؛ ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال ثلاثة، ولا مثله؛ فضارعت أحمر)(59).

والحقيقة أن هذا الرأى للزجاج، حيث ذكر صراحة فى معانيه أنه ذكر علتين للمنع لم يسبقه إليه من العلماء أحد فيقول عن حديثه عن قوله – تعالى – " مثنى وثلاث ورباع..." (60):

---

(52) من الطويل، لامرئ القيس فى ديوانه / 113، تحقيق / محمد أبو الفضل.

–اللغة (يفاكهنا): يمازحنا، الزقاق: جمع زق وهو السقاء، المترعات: الملأى حتى آخرها. الجُزُر: جمع جزور وهو البعير المذبوح.

– المعنى: يصف من يأتيهم بالطعام والشراب، ويمزح معه.

– الشاهد: (بمثنى الزقاق): حيث أضاف النكرة (مثنى) إلى المعرفة (الزقاق) وفى هذا دليل على أن (مثنى) ليس علماً

–ينظر البيت فى شرح الجمل، لابن عصفور 219/2، البحر المحيط 160/3، همع الهوامع 95/1، الدرر اللوامع 23/1.

(53) فاطر من الآية (1).

(54) سبق تخريجه.

(55) شرح الكافية 116/1.

(56) ارتشاف الضرب 855/1.

(57) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى، اشتهر بالأعلم؛ لأنه كان مشوق الشفة العليا من مؤلفاته شرح الجمل، شرح شواهد الكتاب. معجم الأدباء 1258/6، البغية 255/2.

(58) هو محمد بن عيسى بن عبدالله المصرى النحوى المعروف بالسلسيلى، نزل بدمشق ليتعلم العربية، له ارجوزة فى التصريف، وله أمثلة فى العربية ت سنة 765 هـ ينظر هدين العارفين 163/2، البغية 205/1.

(59) همع الهوامع 94/1.

(60) النساء من الآية (3).

(أنها بدل من (ما طاب لكم...) ومعناه: اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثا، وأربعاً أربعاً؛ إلا أنه لا ينصـــرف لجهتين؛ لا أعلم أن أحداً من النحوين ذكرهما، وهى أنه اجتمع فيه علتان أنه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، وأنه عدل عن تأنيثه)[61].

تعقيب:-

1-من خلال دراسة المسألة وجدت أن الزجاج كان موافقاً لسيبويه فى أن المانع من الصرف (العدل والصفة)، وهذا واضح فى كتابه ما ينصرف ومالا ينصرف حيث قال فى حديثه عن المعدول من العدد (وإنما تُرك صرفه؛ لأنه عُدل به عن ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة فاجتمع فيه: أنه معدول عن هذا المعنى، وأنه صفة لا يستعمل معدولاً لا صفة)[62].

ثم عدل عنه فى معانيه[63] وجعل المانع هو العدل والتأنيث.

2-وافق أبو على الفارسى سيبويه فى الإيضاح[64]، فى حيث ذهب إلى أن المانع هو العدل اللفظى، ونية الألف واللام كما قال الفراء وذلك واضح فى مسائله المنثورة[65]،

حيث قال: ("أحاد" و"ثناء" و"ثلاث" و"رباع"، لا ينصـــرف؛ لأنه معدول في النكرة من "واحد" و"اثنين" فلما عدل في حال نكرته، وسميت به صار فيه العدل والتعريف؛ لأنك نقلته إلي ما هو أثقل، وهو التعريف).

الترجيح:

وأميل إلي رأي الجمهور؛ لأن المسموع عن هذه الألفاظ استخدامها كصفات وهذا واضح فى الأصول النحوية من القرآن والسنة والشعر العربى.

الخاتمة

تعددت آراء العلماء في مانع الصـرف فيما جاء من ألفاظ العدد معدولًا ومن خلال دراسـة المسـألة نسـتخرج ما يلي:

1- قوة رأي الجمهور؛ لأن المسموع عن هذه الألفاظ استخدامها كصفات وهذا واضح فى الأصول النحوية من القرآن والسنة والشعر العربى.

---

(61) معانى القرآن وإعرابه 9/2.

(62) ما ينصرف ومالا ينصرف ص 44.

(63) معانى القرآن وإعرابه 9/2.

(64) الإيضاح 229.

(65) المسائل المنثورة 290.

2- وافق الزجاج سيبويه فى أن المانع من الصرف (العدل والصفة)؛ ثم عدل عن هذا الرأى فى معانيه' وجعل المانع هو العدل والتأنيث.

3- أفسد ابن عصفور سبب منعه من الصرف للعدل والمعنى؛ لأنه لم يثبت لدى أحد من النحاة أن العدل فى المعنى من العلل المانعة من الصرف ولم يقل بذلك أحد، وإنما الذى ثبت عنهم فى هذا الباب (العدل فى اللفظ).

4 -وافق الزجاج سيبويه فى أن المانع من الصرف (العدل والصفة)، وهذا واضح فى كتابه ما ينصرف ومالا ينصرف ؛ ثم عدل عنه فى معانيه' وجعل المانع هو العدل والتأنيث.

5- وافق أبو على الفارسى سيبويه فى الإيضاح ؛ حيث ذهب إلى أن المانع هو العدل اللفظى، ونية الألف واللام كما قال الفراء وذلك واضح فى مسائله المنثورة .

فهرس المصادر والمراجع

-إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقى بن عبدالمجيد اليمانى، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب،دار النشر: مركز الملك فيصل، ط: الأولى (1406هـ -1986م).

-إعراب القرآن الكريم، لأبى جعفر النحاس. تحقيق د/ زهير غازى زاهى، دار النشر: عالم الكتب. ط: الثانية (1409 هـ -1988م).

-الأصول فى النحو؛ لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى،دار النشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية (1417 هـ -1996م).

-الأعلام للزركلى: دار النشر: دار العلم للملايين، ط: 15. (مايو – 2007م).

-إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبى البقاء العكبرى، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار النشر: المكتبة العلمية – باكستان.

-إنباه الرواة على أنباء النحاة، للوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر، مؤسسة الكتب، ط: الأولى (1406 هـ -1986م).

-الإيضاح، لأبى على الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. دار النشر: عالم الكتب. ط: الثانية (1416هـ -1996م).

-الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د/ إبراهيم محمد عبدالله، دار النشر: دار سعد الدين، ط: الأولى (1425 – 2000م).

-الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى، تحقيق / مازن المبارك، دار النشر: دار النفائس، ط: الثالثة (1399 هـ – 1979م).

-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود، على محمد معوض.دار النشر: دار الكتب العلمية.ط: الأولى (1413 هـ -1993م).

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد: محمد أبو الفضل إبراهيم.ط: الثانية (1399 – 1979) دار النشر: دار الفكر.

-ترشيح العلل، للخوارزمي. تحقيق / عادل محمد سالم. ط: الأولى 1419 هـ -1998م).

-توجيه اللمع، لابن الخباز. تحقيق أ.د/ فايز زكي محمد دياب. دار النشر: دار السلام. ط: الثانية (1428 هـ - 2007م).

-سنن النسائي الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي. تحقيق د/ عبدالغفار

-شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة (1411 هـ -1990م).

-شرح المفصل، لابن يعيش. دار النشر: إدارة الطباعة المنيرية.

-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين،دار النشر: دار الغرب_بيروت.

-شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة. تحقيق د/ محمد داوود. دار النشر: دار المنار.

-صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي السبتي. تحقيق / شعيب الأرنؤوط. دار النشر:مؤسسة الرسالة.ط: الثانية (1414 هـ -1993م).

-صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. تحقيق د/ مصطفى ديب البغا. دار النشر: دار ابن كثير – بيروت. ط: الثالثة (1407 هـ-1987م)

-صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي. دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي. تحقيق د/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى (1415هـ).

-علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق. تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش. دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض.ط: 1 (1420 هـ -1999م).

الكتاب لسيبويه. تحقيق / عبدالسلام هارون. دار النشر: مكتبة الخانجي، ط: الثالثة (1408 هـ -1988م).

-اللمع، لابن جني. تحقيق فائز فارس. دار النشر: دار الكتب الثقافية. الكويت.

-لسان العرب، لابن منظور. ط: دار المعارف

ما ينصرف ومالا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج. تحقيق / هدى محمود قراعة.دار النشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي

-المسائل المنثورة، لأبى على الفارسى. تحقيق د/ شريق عبدالكريم النجار.دار النشر:دار عمار.ط: الأولى (1424 هـ-2004م).

-المساعد، لبهاء الدين بن عقيل. تحقيق: محمد كامل بركات ط: 2 (1422 هـ-2000م).

-مشكل إعراب القرآن، لمكى بن أبى طالب القيسى. تحقيق د/ حاتم صالح الضامن. دار النشر: مؤسسة الرسالة.ط: الثانية (1405 هـ).

-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارى. تحقيق د/ عبداللطيف محمد الخطيب.ط: الأولى (1423 هـ -2002م).

-هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى. دار النشر: دار إحياء التراث العربى.

-همع الهوامع للسيوطى. تحقيق /أحمد شمس الدين.دار النشر:دار الكتب العلمية. ط: الأولى (1418 هـ - 1998م).